مكانة العراق في الإقليم
مشاهد محتملة

أ. د. هاني الحديثي*
باحث وأكاديمي من العراق

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة اربيل

مقدمة

من طبيعة مراقبة التوجهات حول التوتر والأزمات بين الدول، نستطيع وفق المؤشرات الدولية قياس تحرك الدول والبناء عليها في توقع احتمالات مساراتها، وذلك في ضوء تحليل الموقف وتوقع ردات الفعل لدى الجمهور أو مكوناته المجتمعية، وذلك بناءً على الموقف من المشاركة السياسية ونسب البطالة والسلوك السياسي الحكومي، وتأثيراته الجادة في البنى الاجتماعية وخاصة ذات الصفة التعددية المختلفة آنياً، ونسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وانعكاس التوجهات لديها الناتج عن الاحباط والانكفاء أو التمرد، وخضوع ذلك الى اهتزاز الأمن أو سيادة الفوضى واختلاف أو تناقض الرؤى العامة تجاه المتغيرات الخارجية وطبيعة المواقف الحكومية والمجتمعية، منها خاصة حين تسود الضبابية أو تنعدم الرؤى المشتركة بين الحاكم والمحكوم، وذلك في ظل غياب أو ضعف منظومات القيم المشتركة وانعدام أو ضعف الثقة، وغياب النظام المؤسسي وسيادة حالات الفوضى وغياب اللغة المشتركة، والفهم المشترك.

تأسيساً على ما تقدم نستطيع أن نحدد الأسس التي يتم عليها تقييم دور العراق في ضوء المتغيرات المؤثرة في السياسة الاقليمية سلباً أم إيجاباً.

اولاً: العراق ومحيطه الاقليمي

إن ملاحظة وقراءة الخريطة الجغرافية والسياسية للعراق، تبين أنه يقع ضمن منظومتين إقليميتين أساسيتين، وكالآتي:

1 ـ المنظومة العربية، فالعراق جزء من محيطه العربي كواقع بنيوي قومي وتاريخي وجغرافي وسياسي ومصالح، وهو محاط بدول عربية أخرى تتوزع على جانبين[1]:

الأول: المنظومة الخليجية التي يشترك العراق معها بمصالح كبيرة، بسبب الموقع والمطلّ على الخليج وما يشكله من أهمية جيو ـ استراتيجية للعراق، وتؤدي السعودية في هذه المنظومة دوراً ريادياً.

الثاني: منظومة غرب العراق حيث سوريا والأردن، وللعراق مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية وأمنية معهما، بحكم عوامل عدة، يمكن تحديدها بالآتي:

- موقعهما من البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى سوريا، والبحر الأحمر حيث خليج العقبة بالنسبة إلى الأردن، وللعراق مصالح حيوية كبرى في صادراته وارداته وفي مقدمتها النفط.
- موقعهما بالنسبة إلى فلسطين حيث الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأهمية الدور الذي لعبه العراق في هذهِ القضية منذ 1948، ولغاية وقوعه تحت الاحتلال عام 2003.
- البعد الاجتماعي والثقافي والقومي المشترك.
- المياه وخاصة سوريا، إذ يمر نهر الفرات عبرها من تركيا الى العراق.
- التجارة المتبادلة بين العراق وسوريا والأردن.

2 ـ المنظومة الاسلامية: وتشمل كل من تركيا وايران بشكل خاص وعلاقاتهما الإقليمية مع باكستان وبلدان آسيا الوسطى، ويهمنا هنا بالدرجة الاساسية تركيا وايران.

أ ـ ايـــران: تتشكل ايران من مكونات قومية عدة (الفرس، العرب، الأذريين، الاكراد، البلوش وغيرهم)، ويجاور العراق منهم عرب الأحواز وغالبيتهم من الشيعة، الذين يشكلون الأغلبية في جنوب ووسط العراق، وشيعة الأحواز بقبائلهم وجغرافيتهم جزءاً من التكوين الديموغرافي لشيعة العراق، وهكذا الحال بالنسبة إلى الأكراد ايران والعراق وللعرب امتداداتهم

(1) حسن الجلبي، الفكرة الاقليمية في المنظمات الاوروبية والأميركية، بغداد، مطبعة شفيق، 1967، ص3.

التاريخية في أقليم بلوجستان الإيراني، وتؤثر الإشكالية الكبيرة في هذا الموضوع في قضيتين تبدوان مختلفتين:

الأولى: الدعم الإيراني لبعض القوى السياسية التي عارضت النظام السابق تحت شعار (مظلومية أهل الشيعة) في العراق[2].

(2) لبيد الصميدعي، تقسيم العراق يؤذي الى ايران، مقال عن الانترنت في 13 يوليو 2011.

الثانية: التوظيف الايراني لنتائج الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 لخدمة مصالحها الحيوية، ولاسيّما أن انشغال الولايات المتحدة في العراق والمنطقة أعطاها فسحة زمنية، وعدم الاصطدام بالثور الأميركي في مرحلة اندفاعه لبناء قرن أميركي بامتياز .

وجود عرض بوساطة ألمانية وتحديداً في٢٦ نيسان٢٠١٠، يقضي بتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الاوسط وافغانستان بين الولايات المتحدة وايران

وتشير بعض التصريحات ولعل أبرزها (فودنهوفر) عضو البرلمان الألماني السابق، إلى عدد من الصحف الألمانية عام 2013، والمتضمن وجود عرض بوساطة ألمانية وتحديداً في26 نيسان2010، يقضي بتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الاوسط وافغانستان بين الولايات المتحدة وايران، وهو هدف تسعى إليه إيران وتعده استحقاقاً لها.

ب ـ تركيا: اللاعب الثاني الكبير المجاور للعراق، وتتحكم في مصادر مياهه، وتاريخها مؤثر في العراق الذي شكل إحدى ولايات الدولة العثمانية لحين سقوطها في الحرب العالمية الأولى، بيد أن تأثيراتها في العراق ظلت فاعلة عبر وسائل وممكنات عدة أبرزها:

1 ـ تحكم تركيا بمصادر الثروة المائية في العراق حيث منابع نهري دجلة والفرات.

2 ـ القضية الكردية في العراق والتوافق الحكومي العراقي ـ التركي لغاية 2003 في معالجتها عبر الاتفاقيات الأمنية المشتركة.

3 ـ قضية كركوك إذ ظلت تشكل ركناً في العلاقات التركية ـ العراقية تبعاً لتصدي تركيا المستمر لدفاع عن تركمان العراق لاعتبارات عرقية.

4 ـ الطموح التركي لتأدية دور موازٍ للدور الايراني في العراق، عبر ورقة أهل السنة وهو الأمر الذي بات واضحاً بعد الاحتلال عام 2003، إذ تصدت تركيا لإقامة العديد من المؤتمرات داخل أراضيها دفاعاً عن (مظلومية

أهل السنة) بعد الاحتلال، واللعب على هذهِ الورقة في كسب بعض القيادات السنية العراقية، وفرض النفوذ المقابل.

تصدت تركيا لإقامة العديد من المؤتمرات داخل أراضيها دفاعاً عن (مظلومية أهل السنة) بعد الاحتلال

في ضوء ما تقدم، تعددت المعضلات في العلاقات العراقية مع كل من تركيا وايران. فالعراق يتكون كما أسلفنا من ثلاثة مكونات أساسية عرقياً وطائفياً (السنة، الشيعة، الاكراد) والى جانبهم تبرز مشكلة التركمان والأقليات الرئيسة، من مثل المسيحيين والايزيديين والصابئة وغيرهم، ولطالما شكل العراق وحدة فسيفسائية في مكوناته الاجتماعية منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1921، بيد أن عناصر مهمة لعبت دورها وخاصة بعد تحول النظام في العراق الى جمهوري عام 1958، وتوريط العراق بالحرب مع إيران، ثم انزلاقه نحو حرب لا مسوغ لها مع الكويت، وما نتج عن ذلك من قرارات دولية وحصار اقتصادي، كلها تركت تأثيراتها على طبيعة التناقضات الاجتماعية، ليشهد العراق انفلاتاً مجتمعياً كارثياً بعد الاحتلال عام 2003.

وفي ظل واقع امتداد القوى الاقليمية أصبحت الخارطة السياسية في العراق تشير إلى الآتي:

- الأكراد ولهم مشروعهم القومي المعبر عنه بحق تقرير المصير، الأمر الذي أوجد تعاوناً للقوى الكردية مع كل من تركيا من جهة، وإيران من جهة أخرى.

- العرب الشيعة الذين وجدوا في الدعم الإيراني ضالتهم التي تحقق لهم شيئاً من الحماية في ظل تصاعد منهج التكفير والتطرف الذي تقوده السعودية .

- العرب السنة الذين لجأوا الى المحيط السني متمثلاً بتركيا والسعودية وقطر، الأمر الذي أورث بيئة خصبة لتدخل بعض القوى الاقليمية العربية في الشأن العراقي.

ابتعد المجتمع العراقي كثيراً عن مبدأ المواطنة، ليحل محله مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية

تأسيساً على ما تقدم، ابتعد المجتمع العراقي كثيراً عن مبدأ المواطنة، ليحل محله مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية، وهو ما أسس وشرعن له الدستور العراقي بصيغتهِ الأولى

(قانون إدارة الدولة المؤقت) وبصيغته الثانية (الدستور الدائم لعام 2005)، والذي على أساسهِ شهد العراق ويشهد تشرذماً وطنياً وتجاذبات إقليمية فسحت المجال للتدخل في شؤونه الداخلية.

المتغير الأميركي على الشأن العراقي

إن تحليل أثر المتغير الأميركي في الشأن العراقي، لا ينفصل عن الفعل والمخطط الأميركي في محيط العراق الإقليمي، ويخضع هذا الأمر الى مخطط وأفكار برنارد لويس لتفتيت العالم الأسلامي التي نشرتها مجلة وزارة الدفاع الأميركية[3]:

(3) ينظر تصريحات الدكتور «فودنهوفر» في صحيفة «برينز ايتونغ» و«فرانكفورت روندشو» و«كولنر ستاتنز ايغر» الألمانية يوم 2013/10/6..

هذا المنظر الصهيوني يعد من وجهة نظر صحيفة وول ستريت جورنال، المنظر الايديولوجي لإدارة جورج بوش الأب والابن في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، ففي عام1990 كتب مقالة عرضها هنتجتون في كتابهِ (صراع الحضارات) عام 1996، يؤكد فيها أن جذور الغضب الاسلامي ليس أقل من صراع بين الحضارات، وهي رد فعل تاريخي منافس قديم لتراثنا اليهودي والمسيحي وحاضرنا العلماني، وضمن مقولاتهِ عن صراع الحضارات والإرهاب الإسلامي، حذر لويس في 20-5-2005 في حوار أجرته معه وكالة الاعلام الأميركية، من إمكانية تقويض حضارة الغرب على يد (الإرهاب الإسلامي، وعبر ذلك دعا إلى إعادة تقسيم بلدان العالم الاسلامي إلى وحدات عشائرية وطائفية وعرقية، واستثمار التناقضات بينها لصالح الحضارة الغربية.

إعادة تقسيم بلدان العالم الاسلامي إلى وحدات عشائرية وطائفية وعرقية، واستثمار التناقضات بينها لصالح الحضارة الغربية.

ويعد برنارد لويس واضع استراتيجية الغزو الأميركي للعراق ضمن إطار قناعاتهِ الايديولوجية، وهو ما أفصح عنه ديك تشيني نائب الرئيس بوش، في خطابهِ أثناء حفل تكريم خاص لبرنارد لويس، ويتصل هذا الموضوع أيضاً بمحاضرة لوزير الأمن القومي الإسرائيلي السابق (آفيديختر) يوم 4 سبتمبر 2008، في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي(في اطار وحدة الرؤية بين الولايات المتحدة وإسرائيل) أكد فيه[4]:

(4) فتحي شهاب، مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي، مقال منشور في الانترنت.

- إن اسرائيل والولايات المتحدة تلتقي في المصالح مع قوى إقليمية مجاورة للعراق لها اجنداتها الخاصة.

لقد حققنا في العراق أكثر مما خططنا وتوقعنا، إذ لم يتعد ما خططنا له سابقاً، من قيام دولة كوردية مستقلة تسيطر على نفط كركوك

- أن تجنيد العراق بعد 2003 وتكريس أوضاعه الحالية، تشكل أهمية استراتيجية للأمن الصهيوني.
- أن العراق تلاشى كقوة عسكرية وكبلد متحدِ وخيارنا الاستراتيجي بقاؤه مجزءاً.
- مازال هدفنا الاستراتيجي هو عدم السماح لهذا البلد، أن يعود لممارسة دور عربي واقليمي.
- لقد حققنا في العراق أكثر مما خططنا وتوقعنا، إذ لم يتعد ما خططنا له سابقاً، من قيام دولة كوردية مستقلة تسيطر على نفط كركوك.
- أن المعادلة الاسرائيلية تنطلق من تقويض حزمة القدرات العربية في دولها الرئيسة، من أجل تحقيق المزيد من الأمن القومي الإسرائيلي.
- نحن لسنا بعيدين عن ما يجري في العراق منذ عام 2003، وهدفنا فيه أن يبقى منقسماً، معزولاً داخلياً، بعيداً عن البيئة الإقليمية.

وفي هذا الإطار، تحركت السياسة الأمريكية تجاه العراق على ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: الدفع باتجاه الحرب العراقية ـ الايرانية وإطالة أمدها انطلاقاً من سعيها لتدمير قدرات الدولتين المتجاورتين، وكانت أدواتها في هذه الحرب متعددة ولكن أبرزها:

1 ـ السماح بتزويد البلدين بأسلحة متكافئة تضمن إطالة أمد الحرب، وكانت إسرائيل عبر فضيحة كونترا، وبلدان الخليج العربي، وبلدان أخرى حليفة وصديقة وغير صديقة تتسابق في توريد الأسلحة.

2 ـ الدعم المعلوماتي لكلا البلدين وبشكل مباشر وغير مباشر .

3 ـ استخدام وسائل الإعلام والإعلام المضاد للدفع بهذا الاتجاه.

المرحلة الثانية: توريط العراق في حرب احتلال الكويت، وفرض قرارات دولية عن طريق مجلس الأمن الدولي أفضت الى عزلته إقليمياً ودولياً، وتعريضه لحصار شامل وجائر أدى الى تهميش الولاء الوطني، وتهشيم قدراته الاقتصادية والعسكرية، وتعريض سيادته ووحدة أراضيه لمخاطر

جسيمة، تجسدت بشكل خاص في فرض الحماية الأجنبية على أجزاء مهمة من أراضيه، بموجب خطوط العرض، واستقطاع مساحات من أراضيه ومياهه الإقليمية لصالح الكويت. بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (833) لعام 1993 بشكل تعسفي ويخرج عنه إطار الصلاحيات القانونية للجنة القانونية إلتي شكلها مجلس الأمن الدولي.

المرحلة الثالثة: احتلال العراق وربط العراق بالاستراتيجية الأميركية .

ومشروع بايدن الذي يقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (كوردية، سنية، شيعية)، هي في الأصل مشروع صهيوني نشره المعهد اليهودي العالمي عام 1982، ففي محاضرة جيمي وولي، رئيس وكالة المخابرات الأميركية السابق، وعضو المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي في عام 2006، أكد فيها أن الادارة الأميركية تخطط لصنع (الإسلام) الذي يناسبها، ثم تسعى لإثارة الشارع العربي ضد حكامهم الطغاة، ويتم توظيف الانقسام الناتج بين الجمهور على اسباب عنصرية، باتجاه تهيئة الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها للزحف واحتلال بلدان المنطقة، وإعادة تقسيمها على أسس عرقية وطائفية وعشائرية، ومن بين هذه البلدان، العراق ومصر وسوريا وليبيا والسعودية وغيرها[5].

أن الادارة الأميركية تخطط لصنع (الإسلام) الذي يناسبها، ثم تسعى لإثارة الشارع العربي ضد حكامهم الطغاة، ويتم توظيف الانقسام الناتج بين الجمهور على اسباب عنصرية

وفي هذا الإطار، قال مايكل تاتيس، الزميل في معهد واشنطن في محاضرة لهُ عام 1913، إن الادارة الأميركية خططت لتحقيق ما يأتي في العراق[6].

- تحقيق واقع متمرد في مدن متمردة .
- الإفراط في استخدام القوة ضد المدنيين تحت ذرائع متعددة.
- ارتكاب مجازر إبادة (جينوسايد).
- دعم تشكيل مليشيات وتحقيق سلسلة من التفجيرات.
- السعي لتحقيق انفراط عقد المجتمع العراقي وتنشيطه على أسس عرقية وطائفية.
- استثمار القلق من ازدياد النفوذ الإيراني.

(5) برنارد لويس، مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الاتجاه، أميركي الجنسية، ولد عام 1916 وتخرج من جامعة لندن 1936، من قسم التاريخ للدراسات الشرقية والافريقية.

(6) المصدر نفسه.

وفي ضوئه يمكن فهم المشاركة الفعلية لقوى أقليمية ودولية عدة، في مخطط تم تنفيذه يرمي إلى تصفية أعداد كبيرة من العلماء وأساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين العراقيين[7]، إن استهداف علماء العراق جاء ضمن خطة الادارة الأميركية في تدمير البنى التحتية والقدرات التقنية للعراق، والتي صرح بها عدد من قادة الأجهزة الاستخباراتية الأميركية، من مثل البريناديرجنرال فينسنت بروكس قبل الحرب على العراق في يناير عام 2003، ومارك كلايتون في تصريحاته لصحيفة كرستيان ساينس مونتيور في تشرين أول (اكتوبر) 2002، فضلاً عن القانون الذي أقره الكونغرس الأميركي مطلع عام 2003، تحت عنوان (قانون هجرة العلماء العراقيين)، وما تقدم يأتي منسجماً تماماً ودعوة مارتن اندك في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية 1993، الذي عد علماء العراق الخطر الأكبر في الشرق الاوسط[8].

(7) نص المحاضرة باللغتين العربية والانكليزية منشورة على الانترنت.

مخطط تم تنفيذه يرمي إلى تصفية أعداد كبيرة من العلماء وأساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين العراقيين

(8) ينظر مقال منشور في جريدة المستقبل العراقية، في العدد4، الصادر بتاريخ 30 ـ 5 ـ 2011.

وضمن هذا التوافق والاتفاق، أتى قرار مجلس الأمن الدولي الذي يهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة بالرقم (1441) عام 2002، الذي تضمن فقرة تلزم العراق على السماح للمفتشين الدوليين باستجواب علماء العراق وفنييه، حتى أن تطلب الأمر تسفيرهم وعوائلهم خارج العراق، لضمان الحصول على معلومات عن برامج التسلح العراقية.

خلاصة

يشهد العراق حالياً حالة وهن عميقة بفعل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، وإن الخروج من حالة الوهن الراهنة، لا تتم من وجهة نظرنا من دون تحقيق برنامج متكامل يقوم على ما يأتي:

1) إعادة نظر شاملة بالعوامل التي أوهنت العراق، ويتجسد ذلك في البحث عن بدائل وطنية شاملة للعملية السياسية القائمة حالياً.

2) أن ذلك يعني العمل على إعادة كتابة دستور دائم للبلاد، من فقهاء في القانون الدستوري، وتحت إشراف دولي كي يتم تجاوز أزمة الثقة القائمة في العراق.

3) أن أي تغيير جدي في العراق، لن يتم بدون اشراف أممي على أساس أن

العراق بلد ناقص السيادة ويخضع في مجمل وضعه الداخلي والخارجي لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وما يعزز من هذه القناعة التنافر الكامل بين أطراف العملية السياسية الحالية، وفشل جميع الاجتماعات واللقاءات والوثائق التي صدرت عنها.

وفي ضوء المعطيات التي وردت في هذا البحث فإن إعادة توزيع المحافظات العراقية إلى ولايات أو أقاليم، تتمتع بقدر واسع من الادارة اللامركزية ضمن نظام اتحادي فدرالي، وفي ظل دستور جديد يحفظ للسلطة المركزية الاتحادية هيبتها، ويحفظ للعراق مكنتهُ من إعادة التأسيس لدولة اتحادية، تسير نحو المستقبل وفق خطط تنموية طموحة، تعيش الواقع وتنظر للمستقبل، وعدا ذلك سنبقى نعيش مزيد من التمزق لصالح القوى الاجنبية، التي لا تريد للعراق أن ينهض مجدداً.